بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد:٢٧/اتحادية/٢٠١١

كو٧مارى عيراق
حاد كاي بالآي ئيتتيحادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الأتي :

المدعي : بلاسم حميد يحيى التميمي ــ وكيله المحامي بهجت فارس العزاوي .
المدعى عليه : اسامة النجيفي رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفه ــ وكيله الخبير القانوني محمد هاشم داود الموسوي .

الدعوى :

ادعى وكيل المدعي ان موكله سبق ان رشح لانتخابات مجلس النواب الدورة الحالية ضمن قائمة الائتلاف الوطني القائمة رقم (٣١٦) وحصل على (٨٩٦٤) صوتاً وجاء بالمرتبة الثالثة في عدد الأصوات وان القائمة حصلت على ثلاثة مقاعد ولم يحصل موكله على المقعد الثالث لإسناد المقعد الى إمرأة حسب الكوتا المخصصة للنساء . وبعد اسناد حقيبة وزارية الى الفائز الاول على القائمة في محافظة ديالى السيد هادي فرحان العامري فقد تم استبداله بالسيدة منى صالح مهدي الحاصلة على (٢٥١١) صوتاً واستبعد موكله . وان المدعى عليه /اضافة لوظيفته اتخذ قراراً باستبدال السيد هادي فرحان العامري بالسيدة منى صالح مهدي وقامت بترديد القسم أمام مجلس النواب وانه تظلم من هذا القرار لدى مجلس النواب على صحة عضوية السيدة منى صالح مهدي واعترض عليه ولم يؤخذ بهذا الاعتراض وحيث ان القرار جاء مخالفاً لأحكام الفقرة (اولاً) من المادة (١٤) من قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ كما ان المادة (٢) من قانون استبدال الاعضاء رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ لم تتطرق الى معيار اختيار البديل بين المرشحين في القائمة وعليه فان القواعد العامة تقرر الرجوع الى قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ والذي اتخذ معيار افضل الخاسرين في القائمة وعليه فانه يستحق المقعد الشاغر في قائمته بحكم القانون وان

المحكمة الاتحادية العليا ــ العراق ــ بغداد ــ حي الحارثية ــ موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١,٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني
Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد:٢٧/اتحادية/٢٠١١

كولاري عيراق
حاد كاي بالآي نيتتيحادي

ترشيح السيدة منى صالح مهدي لاشغال المقعد الشاغر تم من قبل النائب الذي شغر مقعده السيد هادي فرحان العامري وليس من قبل قائمة الائتلاف الوطني وهذا يتعارض مع القانون وطلب نقض قرار المدعى عليه / اضافة لوظيفته باسناد المقعد الشاغر للسيدة منى صالح مهدي واسناد المقعد لموكله .

وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثالثاً من المادة ١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا واستكمال الإجراءات وفق الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور واجابة وكيل المدعى عليه على عريضة الدعوى تم تعيين موعداً للمرافعة فحضر وكيل المدعي المحامي بهجت فارس العزاوي بموجب الوكالة العامة المصدقة من الكاتب العدل في بغداد الجديدة كما حضر الخبير القانوني السيد محمد هاشم داود الموسوي وبوشر بالمرافعة الحضورية والعلنية وكرر وكيل المدعي عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ماجاء فيها وكرر وكيل المدعى عليه /اضافة لوظيفته ما جاء بلائحته الجوابية المؤرخة ٢٠١١/٤/٧ وبعد التدقيق قررت المحكمة الاتحادية العليا ادخال السيدة منى صالح مهدي شخصاً ثالثاً للاستيضاح منها فحضرت وبينت انها تم ترشيحها من قبل الكتلة التي تنتمي اليها منظمة بدر وأبرزت التأييد الصادر من منظمة بدر المكتب المركزي المرقم (١٧٧/م/١) في ٢٠١١/٨/٣ المعنون الى المحكمة الاتحادية العليا والمتضمن ان السيدة منى صالح مهدي هي المرشحة الوحيدة بعد السيد هادي العامري عن كتلة منظمة بدر لانتخابات مجلس النواب في محافظة ديالى . كما استفسرت المحكمة من وكيل المدعي ان كان موكله منتمياً للكتلة فأقر انه مستقل ولم ينتمي الى أي كتلة . وبعد استكمال المحكمة الإجراءات القانونية المطلوبة وكرر كل من الطرفين اقواله أفهمت ختام المرافعة .

القـــرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي يدعي انه قد رشح إلى انتخابات مجلس النواب في دورته الثانية ضمن قائمة الائتلاف الوطني في ديالى وحصل على (٨٩٦٤) صوتاً وجاء بالمرتبة الثالثة ، وان قائمته لها ثلاث مقاعد ولكن ووفق (الكوتا) المخصصة للنساء فانه لم يحصل على المقعد الثالث وبعد اسناد حقيبة وزارية إلى الفائز الأول السيد هادي فرحان العامري اسند المدعى عليه المقعد

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – حي الحارثية – موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١،٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني
Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

الانتخابي الشاغر ، نتيجة الاستيزار، للسيدة منى صالح مهدي الحاصلة على (٢٥١١) صوتاً ولم يتم إسناد المقعد الشاغر له رغم حصوله على (٨٩٦٤) صوتاً وذهب إلى ان قرار المدعى عليه رئيس مجلس النواب بتخصيص المقعد للسيدة منى العميري كان خلافاً للدستور فاعترض لدى مجلس النواب على ذلك ، ونظراً لمخالفة قرار مجلس النواب الذي صادق على الترشيح لأحكام الفقرة (اولاً) من المادة (١٤) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ طلب نقض قرار مجلس النواب بإسناد المقعد الانتخابي للسيدة منى صالح مهدي وإسناد المقعد الشاغر له . أدخلت المحكمة السيدة منى صالح مهدي شخصاً ثالثاً في الدعوى للاستيضاح منها عن كيفية إسناد المقعد الشاغر لها فحضرت وأيدت أنها من (كتلة منظمة بدر) وان المقعد الشاغر هو من هذه الكتلة وأبرزت تأييد صادر عن منظمة بدر بعدد (١٧٧/م/١) في ٢٠١١/٨/٣ يؤيد انها المرشحة الوحيدة بعد السيد هادي العامري عن (كتلة منظمة بدر) لانتخابات مجلس النواب عن محافظة ديالى وهي الشخص الوحيد الذي يستحق المقعد التعويضي لمقعد السيد هادي العامري الذي عين وزيراً للنقل .

ومما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا ان الفقرة (٢) من المادة (الثانية) من القانون رقم (٦) الصادر في ٢٠٠٦/٧/١١ (قانون تعديل قانون استبدال أعضاء مجلس النواب) قد نصت (اذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي إليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة) هي الواجبة التطبيق على الحالة المعروضة كما تجد المحكمة ان وكيل المدعي اقر ان موكله مستقل وليس من الكتلة التي ينتمي إليها شاغل المقعد السابق السيد هادي العامري وان الشخص الثالث منى صالح مهدي هي المرشح الوحيد من (كتلة منظمة بدر) في ديالى وهي الكتلة التي ينتمي إليها العضو المشمول بالاستبدال ومن نفس المحافظة (محافظة ديالى) كما وقد تأيد للمحكمة ان المدعي قد اعترض لدى مجلس النواب على ترشيح الشخص الثالث السيدة منى العميري وان مجلس النواب وبعد تقديم الاعتراض قد صادق على ترشيح الشخص الثالث وحلفها اليمين وفق أصولها فأقام المدعي هذه الدعوى طاعناً بقرار مجلس النواب بالمصادقة على الترشيح وذلك خلال المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (٥٢/ثانياً) من الدستور

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – حي الحارثية – موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١,٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني
Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

عليه يكون قرار مجلس النواب بالبت في صحة عضوية السيدة منى صالح مهدي العميري باسناد المقعد الشاغر الى الشخص الثالث منى صالح مهدي العميري متفقاً وأحكام المادة الثانية بفقرتها الثانية من القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ وان طلب المدعي لا سند له من القانون فقرر بالاتفاق الحكم برد دعوى المدعي وتحميله الرسوم وأتعاب محاماة وكيل المدعى عليه الخبير القانوني السيد محمد هاشم داود الموسوي مبلغ مقداره عشرة الاف دينار وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٨/٢٢ وافهم علناً .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
أكرم طه محمد

العضو
حسين أبو التمن

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
عبود صالح التميمي

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – حي الحارثية – موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١,٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com